UNICEF/Wathiq Khuzaie

ملخص تنفيذي

الحيز المالي للحماية الاجتماعية المراعية للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كارولينا بلوتش وشارلوت بيلو وإيمان حلمي ورافيل أووسوريو وفابيو فيراس سواريس
مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

15 years policy international centre for inclusive growth

unicef for every child

حقوق الطبع والنشر © 2019
مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

هذا المنشور هو أحد مخرجات الاتفاق بين مركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل من أجل تعزيز التعلم بين بلدان الجنوب. مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مرتبط ببرنامج الامم المتحدة الانمائي في البرازيل ووزارة الاقتصاد والمعهد الوطني البرازيلي للدراسات الاقتصادية التطبيقية التابع لحكومة البرازيل.

منسقي البحث

آنا كارولينا ماشادو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

شارلوت بيلو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

فابيو فيراس سواريس (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

رافييل أوسوريو (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

الباحثون

كارولينا بالوش (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

يونيس جوديفي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل – زميل الصندوق الألماني للتبادل الأكاديمي)

إيمان حلمي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل – استشارية مستقلة)

جوانا مصطفي (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية)

محمد أيمن عبد الحميد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

بيدرو أرودا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

راكيل تيبالدي (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

سيرجى سواريس (المعهد الوطني البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية – ومركز الدراسات الدولية من أجل النمو الشامل)

ويسلى سيلفا (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

مساعدو البحث

باربرا برانكو

جوليان بيكر فاكو

متطوعو الأمم المتحدة العاملون عبر الانترنت

دورساف جيمس وسارة أبو الأسرار وسوزان جاكتر

صمم بواسطة فريق المنشورات بمركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل:

روبرتو أستورينو

فلافيا آمارال

روزا ماريا بانوث

مانويل ساليس

الحقوق والتصاريح

جميع الحقوق محفوظة. يمكن نسخ النصوص والبيانات الواردة في هذا المنشور طالما يتم ذكر المصدر. ويمنع النسخ للأغراض التجارية.

يقوم مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل بنشر نتائج أعماله الجارية لتشجيع تبادل الأفكار حول قضايا التنمية. وتوقع الأبحاث من الكتاب ويجب ذكرها وفقاً لذلك. النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي يعبر عنها هؤلاء الكتاب هي ليست بالضرورة تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المنشور متاح عبر هذا الرابط www.ipcig.org.

للحصول على معلومات أكثر حول منشورات مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، الرجاء الاتصال بنا عبر البريد الإليكتروني publications@ipc-undp.org.

الطريقة المقترحة لذكر المنشور

Bloch, Carolina, Charlotte Bilo, Imane Helmy, Rafael Guerreiro Osorio, and Fabio Veras Soares. 2019. *Fiscal space for child-sensitive social protection in the MENA region*. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Middle East and North Africa Regional Office.

ISSN: 2526-0499

الحيز المالي للحماية الاجتماعية المراعية للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السياق والدافع

لا يزال فقر الأطفال يمثل مصدر قلق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الرغم من أن المنطقة حققت تقدماً ملحوظاً في الحد من الفقر المدقع وتحسين معدلات الصحة والتعليم وبقاء الطفل، إلا أن التقدم كان متفاوتا. تقدمت البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر من البلدان ذات الدخل المتوسط -المنخفض، وشهدت تلك البلدان المتأثرة بالصراعات الإنسانية انعكاسات في مؤشرات رفاه الأطفال.

بالإضافة إلى توسيع نطاق التغطية وجودة الخدمات الصحية والتعليمية، وهي عوامل تفتقرها المنطقة بوضوح، يمكن للحماية الاجتماعية أن تلعب دوراً رئيسياً في زيادة رأس المال البشري للأطفال وضمان حقوقهم الأساسية. يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية مثل منح الأطفال والمعاشات الاجتماعية والتحويلات النقدية الاجتماعية وإعفاءات الرسوم أن تمكن الأسر من الاستثمار في تعليم أطفالهم وتغذيتهم وصحتهم. إن توفير الحماية الاجتماعية الكافية للأطفال أمر مهم بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ستنتقل قريباً نسبة كبيرة من السكان في المنطقة إلى اعمارهم الأكثر إنتاجية، مما يمهد الطريق لتحقيق أرباح سكانية.

اليوم، لا يزال نطاق وكفاية أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة محدودين. حيث اعتمدت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل تقليدي على برامج الدعم الشاملة ومخططات التأمين القائمة على الاشتراكات، وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة في القطاع غير القائم على الاشتراكات، إلا أن المخططات المطبقة بعيدة كل البعد عن الوصول إلى جميع الأطفال المحتاجين. وتتطلب مستويات تغطية الحماية الاجتماعية المنخفضة عموما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الحاجة إلى توسيع نطاق البرامج الحالية وزيادة نفقات الحماية الاجتماعية. ومقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، مثل أمريكا اللاتينية فإن الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية - خاصة بالنسبة للأطفال - يعد منخفض للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في حين قامت العديد من البلدان بتوسيع نطاق تدخلات الحماية الاجتماعية استجابةً للأزمات الاقتصادية لعام 2008 والانتفاضات العربية في عام 2011، حيث كانت الحكومات في المنطقة في السنوات الأخيرة أكثر ترددًا في القيام بذلك في سياق التوحيد المالي.

ولتحقيق النتائج الإيجابية المرجوة مثل تعزيز رأس المال البشري للأطفال تحتاج برامج الحماية الاجتماعية إلى تصميم جيد من جميع الأبعاد. هذا يعني أن الموارد ليست مطلوبة فقط للمدفوعات الفعلية للمنافع ولكن أيضًا للنفقات الجارية للبرامج بما في ذلك الموارد البشرية - مثل دارسي الحالات – والمسئولين عن صيانة أنظمة المعلومات الإدارية من بين أمور أخرى. هذه العناصر مهمة بشكل خاص لضمان جعل أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرنة ومتكاملة مع القطاعات الأخرى وقادرة على الاستجابة للصدمات المتغيرة. علاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل كافٍ لضمان كفاية وإمكانية التنبؤ بالفوائد كما هو مطلوب في نهج الحماية الاجتماعية القائم على حقوق الإنسان.

المنهجية

تؤدي الحاجة إلى توسيع الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى طرح سؤال كيف يمكن للبلدان تخصيص موارد لبرامج الحماية الاجتماعية الجديدة المراعية للطفل و / أو كيف يمكنها زيادة ميزانية البرامج الحالية. من هذا المنظور تستكشف هذه الدراسة الطرق المختلفة لزيادة الموارد المخصصة للحماية الاجتماعية وتناقش القيود الرئيسية التي تواجه كل خيار.

وضعت لجنة الأمم المتحدة للتنمية أداة لتقييم الأدوات المالية المختلفة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية والمعروفة باسم «ماسة الحيز المالي». وهي تحدد كيفية تمويل التنمية (أو في حالتنا، نظام حماية اجتماعي شامل يراعي الطفل) من خلال: (أ) المنح الخارجية في شكل مساعدات أو تخفيف عبء الديون، (ب) تعبئة الإيرادات المحلية من خلال تحسين إدارة الضرائب أو القيام بإصلاحات السياسات الضريبية، (ج) تمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي، (د) إعادة ضبط الميزانية وتحسين كفاءة النفقات.

في هذه الدراسة نقترح تعديل إطار ماسة الحيز المالي من خلال التركيز على الخيارات المتاحة للدول لزيادة الحيز المالي داخليًا، مما يعني التخلي عن المساعدات الإنمائية الرسمية. ورغم أن بعض بلدان المنطقة تعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل جزء من نفقاتها الإنمائية، إلا أن المساعدات الإنمائية الرسمية ليست حل مستدام لخلق حيز مالي. ومع ذلك يمكن اعتبارها حلاً مبدئياً للبلدان التي تكون فيها الخيارات الأخرى لزيادة الحيز المالي محدودة مثل جيبوتي واليمن.

نظرًا لأننا نستخدم ثلاثة أبعاد فقط من الحيز المالي فإننا نمثل الحيز المالي الإجمالي لكل بلد من خلال مثلث الحيز المالي بدلاً من الماسة. يمثل كل ركن من أركان المثلث بعدًا واحدًا من ابعاد الحيز المالي. مؤشر كل بُعد من أبعاد المثلث هو مجموعة نقاط بين 0 و1 ويتم حسابها لإعطاء فكرة عن إمكانات البلد لزيادة الحيز المالي من خلال هذا الخيار المحدد. يصف الجدول 1 كيفية حساب المؤشرات الخاصة بكل بُعد:

الجدول 1. مؤشرات مثلث الحيز المالي

البعد	المعادلة	المعيار
تعبئة الموارد المحلية	$1 - \frac{\text{دخل الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي}}{0,268}$	يتم استخدام العائدات الضريبية لكل بلد حسب أعلى مستوى في المنطقة (إيرادات الضرائب الجزائرية أي ما يعادل ٢٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).
تمويل العجز	$1 - \frac{\text{الدين الإجمالي للبلاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي}}{0,4}$	يكون معيار تمويل الدين نسبته ٤٠ في المائة من الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وهو الحد الذي يقترحه صندوق النقد الدولي للبلدان النامية. بالنسبة للبلدان التي تزيد فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٤٠ في المائة تكون النتيجة سلبية ، ولكن بالنسبة للتمثيل المرئي وضعناها صفر.
إعادة برمجة النفقات	$\frac{\text{إنفاق البلد على دعم الطاقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي}}{0,07}$	يتم حساب المؤشر بحساب ٧٥ في المائة من التوزيع (أي ما يعادل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). بالنسبة للبلدان التي يتجاوز إنفاقها على دعم الطاقة أكثر من ٧٥ بالمائة، يتم تعيين المؤشر النهائي بقيمة ١ ، على الرغم من أن النتيجة الفعلية أعلى من ١.

يوضح الشكل 1 مثلثات الحيز المالي باستخدام مثال البلدان فقيرة النفط والبلدان الغنية بالنفط[1]. يعطي حجم المثلث الداخلي بلون خالص فكرة عن الحيز المالي العام في البلد: تعني المساحة الكبيرة أن البلد لديه حيز مالي واسع. وتشير زوايا المثلث الداخلي إلى إمكانية وجود حيز مالي في كل بُعد: كلما ارتفعت درجة محور معين (أي كلما اقتربت زاوية المثلث الداخلي من الزاوية الخارجية) زادت إمكانية زيادة الحيز المالي في هذا البعد. أخيرًا، يمثل السهم داخل الشكل «المسار» المرجح للبلد لإنشاء حيز مالي. يتم تعيينه عن طريق إضافة المتجهات الثلاثة للمثلث مما يعني أن أحد الأبعاد يمكن أن يعوض الآخر: يشير السهم الأكبر إلى مسار أوضح بينما يشير السهم الاصغر إلى حل أقل وضوحاً لزيادة الحيز المالي (مما قد يعني أن الدولة لديها العديد من الخيارات للقيام بذلك حيث إن مجموع ثلاثة متجهات كبيرة سيؤدي أيضًا إلى الحصول على سهم أصغر).

شكل 1. مثلثات الفضاء المالي - أمثلة على البلدان فقيرة النفط والبلدان الغنية بالنفط

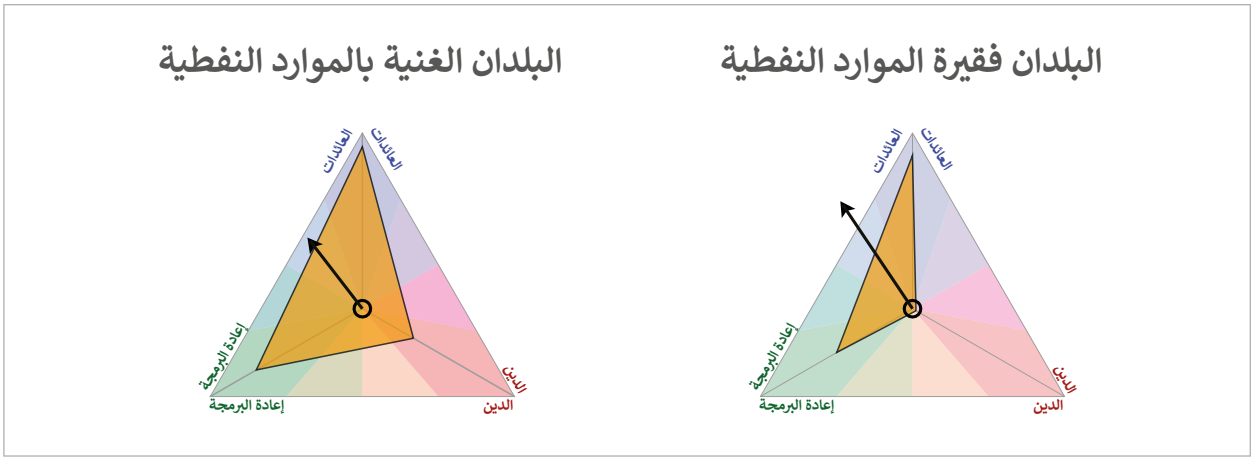

المصدر: شرح الباحثين

في المثال أعلاه من الممكن أن نرى أن الدول الغنية بالنفط لديها في المتوسط إمكانات أكبر للحيز المالي بشكل عام (مساحة المثلث الداخلي أكبر من مساحة المثلث في حالة البلدان فقيرة النفط) وفي كل بُعد (الزوايا أقرب إلى المثلث الخارجي). بالنسبة لكلا فئتي البلدان يشير السهم إلى مزيج بين تعبئة الايرادات المحلية وإعادة برمجة النفقات كوسيلة لزيادة الحيز المالي. السهم الأكبر بالنسبة للبلدانلفقيرة النفط (يشير إلى طريق أوضح) لأنها مقيدة فيما يتعلق بتمويل الديون أكثر من البلدان الغنية بالنفط.

1. البلدان الغنية بالنفط هي: الجزائر وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. البلدان فقيرة النفط هي: البحرين وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسودان واليمن. تم وضع مثلثات الحيز المالي للقطاعات الغنية بالنفط والغنية بالنفط من خلال تجميع المؤشرات لكل فئة (حساب المتوسط البسيط عبر البلدان).

السياق المالي الكلي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عند تقييم قدرة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تخصيص المزيد من الموارد لتوسيع نفقات الحماية الاجتماعية المراعية للطفل من المهم مراعاة أن هذه البلدان تختلف اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وحجم اقتصادها والقيود المالية:

تم تصنيف بلدان مجلس التعاون الخليجي على أنها ذات دخل مرتفع ولديها سياق مالي كلي مناسب حيث تستفيد من الموارد النفطية ومستوى ديونها منخفض بشكل عام. ولديهم القدرة على زيادة العائدات الضريبية بالنظر إلى انخفاض معدلات معبرة عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

تعد الجزائر وإيران والعراق من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى التي يبدو أنها في وضع أكثر راحة لأنها تستفيد من النفط ولديها نسب منخفضة نسبياً من الدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. تتمتع الجزائر بأعلى إيرادات ضرائب (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) في المنطقة بينما تتمتع إيران والعراق بمستويات أقل. لبنان والأردن من ناحية أخرى، ينتميان إلى نفس فئة الدخل لكنهما لا يصدران النفط ويعتمدان بدرجة أكبر على عائدات الضرائب لتمويل النفقات الحكومية ولديهما معدلات دين مرتفعة للغاية.

تقع جيبوتي ومصر والمغرب والسودان وتونس في فئة الدخل المتوسط الأدنى. العديد من هذه البلدان مقيدة بنسب الديون المرتفعة وخاصة مصر والسودان. تتمتع تونس والمغرب وجيبوتي ومصر بعائدات ضريبية أعلى من المتوسط في المنطقة في حين أن السودان لديه أقل حصة من عائدات الضرائب بين مستوردي النفط.

تواجه اليمن وبلدان أخرى غير مدرجة في التقرير (ليبيا وسوريا وفلسطين) تحديات تنموية محددة حيث يواجهون صراعات كبيرة وتدهورًا في البنية التحتية مما يقوض بشدة قدرة البلدان على تعبئة الموارد المحلية.

النتائج والتوصيات النهائية

يعرض الشكل 2 مثلثات المساحة المالية لـ 17 بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تسليط الضوء على التحديات والفرص الهائلة التي لا حصر لها في المجال المالي: في حين يتمتع البعض بوضع مواتٍ ذي أبعاد مختلفة، يبدو أن هناك خيارات محدودة لبلدان أخرى لزيادة الحيز المالي.

يعتمد الحيز المالي على كفاية الإيرادات لتمويل النفقات. نظرًا لأن الحماية الاجتماعية للأطفال تتطلب مصادر تمويل مستقرة وهامة يمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النظر في خيار توفير حيز مالي من خلال حشد مستدام وعادل للإيرادات.

كان لإصلاحات السياسات الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار العقدين الماضيين تأثير هامشي مما يوحي بأنه ينبغي النظر في المزيد من الإصلاحات الأساسية لا سيما في مجال ضرائب الدخل والثروة لأنها تشكل حصة ضئيلة من إجمالي الإيرادات الضريبية في المنطقة.

بالإضافة إلى تحرير الموارد للاستثمار في السياسات الاجتماعية المرعية للأطفال يمكن أن تسهم هذه الإصلاحات في الحد من عدم المساواة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذا حدثت في سياق ضريبة تدريجية. علاوة على ذلك لا يزال تطبيق السياسات المالية يمثل مشكلة في العديد من بلدان المنطقة لأن الحكومات تكافح من أجل الحصة القوية من التهرب غير الرسمي والتهرب الضريبي من قبل الأشخاص والشركات. يمكن للسياسات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة في جمع وإدارة الموارد المالية أن تكون مكملة لجهود حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزيادة الإيرادات الضريبية. إن زيادة تقدمية النظم الضريبية (وخاصة ضرائب الدخل الشخصي) وفرض ضرائب على الممتلكات وتعزيز إدارة الضرائب والقضاء على الإعفاءات ستكون عوامل أساسية في تحسين حقوق الملكية وتسهيل الالتزام والإدارة.

يظهر تحليل لمثلثات الحيز المالي أن لدى العديد من الدول مجالاً لزيادة تحصيل الضرائب. ويوصى بشكل خاص بخيار زيادة تحصيل الضرائب لتمويل الحماية الاجتماعية المراعية للطفل في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان التي لديها نسب عالية من الدين مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي وعائدات ضريبية منخفضة مثل العراق وإيران والسودان.

هناك طريقة أخرى لتحقيق دمج مالي شامل وهي معالجة قضايا الإنصاف والكفاءة والفعالية في جانب الإنفاق من الميزانية بما في ذلك النفقات الحكومية المستهدفة بشكل أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة. تستمر إعانات الطاقة - التي أثبتت أنها استثمارات مكلفة وتراجعية - في الحصول على جزء غير متناسب مع النفقات الاجتماعية في معظم بلدان المنطقة. إصلاحات الدعم هي بالتالي توصية سياسية مشتركة من المنظمات الدولية.

ومع ذلك، نظرًا لأن تنفيذ السياسات الاجتماعية يستغرق وقتًا، يجب التخطيط لإصلاحات الدعم مسبقًا. يجب أن يتم تطبيق التدابير التعويضية بالتزامن مع الإلغاء التدريجي للإعانات مع مراعاة الآثار الاجتماعية السلبية (مثل الزيادات المفاجئة في الأسعار) التي ستؤثر على الأسر الفقيرة والضعيفة بشكل غير متناسب. بدأت بعض الدول مثل مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس والسودان مؤخراً إصلاحات للابتعاد عن الدعم الشامل للغذاء والطاقة إلى أشكال أكثر استهدافاً من المساعدات الاجتماعية مثل التحويلات النقدية.

الشكل 2. مثلثات الحيز المالي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

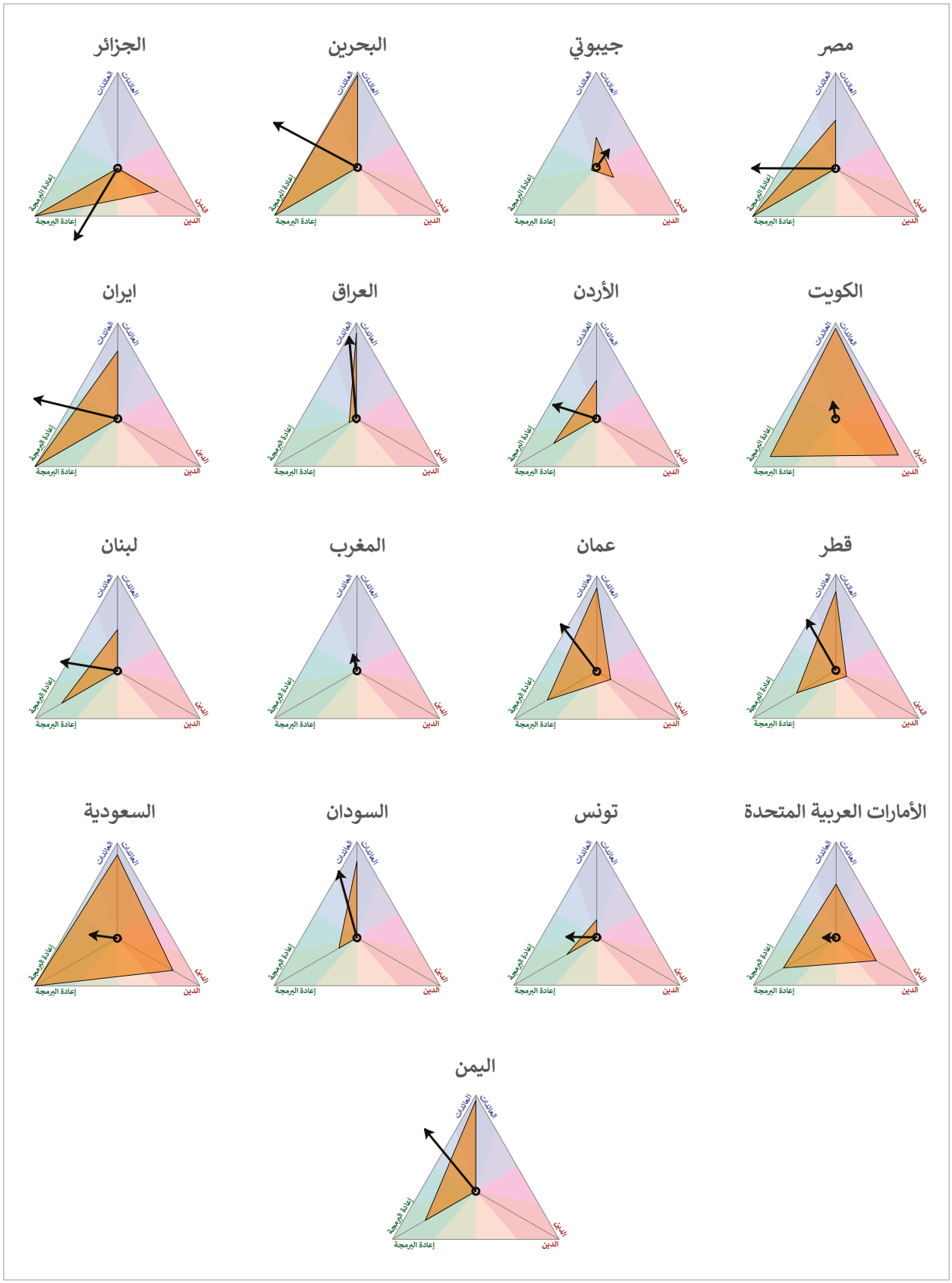

المصدر: شرح الباحثين

تشير الدرجات العالية في بُعد إعادة البرمجة بالنسبة لإيران ومصر والجزائر والبحرين والمملكة العربية السعودية إلى أن هذه الدول لديها الإمكانية الأكبر لتحرير الموارد من خلال إصلاحات الدعم. ومع ذلك يبدو من المهم إبراز أن الإنفاق المفرط على السياسات المرتفعة التكلفة والمنخفضة الأثر يمثل مشكلة تؤثر على المنطقة بأسرها مما يعني أنه ينبغي لجميع البلدان النظر في إعادة ترتيب أولويات النفقات كخيار لزيادة الحيز المالي للحماية الاجتماعية المراعية للأطفال. ينبغي تقييم جميع النفقات الحكومية التي تبدو مفرطة بعناية لتحديد أوجه القصور وإعادة توجيه الأموال إلى النفقات ذات التأثير العالي. وبهذا المعنى فإن الجهود المبذولة لزيادة الشفافية والمساءلة ستزيد من كفاءة جمع البيانات وتقييم مخصصات الميزانية وتقييم السياسات الحالية.

أخيرًا نظرًا لأن زيادة تحصيل الضرائب وإعادة برمجة النفقات تتطلب إصلاحات هيكلية فقد تستغرق وقتًا طويلاً لتصبح مصادر دخل مستدامة لتمويل الحماية الاجتماعية المرعية للطفل. لذلك يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التفكير في خيارات إضافية لتعزيز الحيز المالي على المدى القصير والمتوسط:

- يبدو أن بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والجزائر والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي لديها مساحة كافية لزيادة الحيز المالي من خلال تمويل العجز حيث أن جميعها لديها نسب ديون حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل.

- تعد الموارد الطبيعية مصادر إيرادات مهمة للعديد من الحكومات في المنطقة. ومع ذلك فإن هذه الموارد هي عرضة لتقلبات الأسعار كما يتضح من انخفاض أسعار النفط العالمية وتطور الموارد النفطية التي تلت ذلك. يمكن أن تكون الموارد النفطية خيارًا مثيراً لإنشاء صناديق الثروة السيادية وتعزيزها حيث يمكن للحكومات سحب هذه الأموال للاستثمار في الحماية الاجتماعية لتحقيق مستويات أعلى من النمو في المستقبل.

- تتمثل إحدى طرق تعبئة الموارد المحلية الإضافية في دمج إيرادات الأوقاف والزكاة في نظام الحماية الاجتماعية الرسمي على الرغم من أن ذلك قد يأتي مع تحديات فيما يتعلق بالتنسيق والشفافية (حالة السودان).

- يمكن اعتبار المساعدات الإنمائية الرسمية خيار البدء بالنسبة للبلدان التي تتطلب فيها الخيارات الأخرى مزيداً من الوقت بشكل ملحوظ كتلك التي تنخفض فيها مستويات التنمية أو التي تأثرت بالصراعات. يتمثل التحدي الرئيسي فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية في كيفية مساهمتها في إيجاد حلول دائمة يمكن أن تعزز أنظمة الحماية الاجتماعية على المدى الطويل. وبهذا المعنى، يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد في تمويل البرامج كجزء من الاستجابة لحالات الطوارئ ودعم التوسع المستقبلي لتغطية الحماية الاجتماعية على أساس الركائز المالية العامة الأخرى لضمان الاستدامة.

ويبدو انه من المهم تسليط الضوء على أنه نظرًا لأن كل بلد لديه نموذجه التنموي الخاص بها فإن هناك اختلافات فيما يتعلق بتصميم وحجم برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بكل بلد عن غيره وكذلك مستوى الموارد اللازمة والخيارات الممكنة لتوسيعها. يمكن للحكومات النظر في الطرق المختلفة المقترحة في هذا التقرير لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية المراعية للطفل وتكييفها مع سياقاتها المحددة مع مراعاة أن زيادة الحيز المالي يرتبط بطبيعة الحال بالإرادة السياسية للبلد وأولوياته السياسية وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الحكومة مثل اختلالات الاقتصاد الكلي الناجمة عن الصدمات الخارجية. لذلك من المهم مراعاة خصائص كل بلد عند تقييم خيارات الحيز المالي الخاصة به. وبهذا المعنى يتعين على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تدرس الفوائد طويلة الأجل للحماية الاجتماعية المراعية للطفل مقارنة بالأهداف قصيرة الأجل وذلك من أجل التوحيد المالي.

International Policy Centre for Inclusive Growth
مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil
Telephone: +55 61 2105 5000

ipc@ipc-undp.org • www.ipc-undp.org